

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة
وعضوية القضاة السادة
يوسف ذيابات، د. عيسى المومني، محمود البطوش، محمد البيرودي

المميز: - جمال كامل مصطفى الفار/ وكيله المحامي علي بشير الرواشدة.

المميز ضدها: - الشركة الأردنية للصحافة والنشر (الدستور).
وكيلها المحامي مصطفى العواملة.

بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٢/١٤٩١٩) بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢ القاضي (بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق شمال عمان في القضية رقم (٢٠١١/٢٧٥٧) تاريخ ١٩/٢/٢٠١٢ ورد دعوى المدعي بالمطالبة ببديل الفصل التعسفي وبديل الإشعار وتضمين المدعي المصاريف ومبلغ (٢٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة دون المساس بعناصر الحكم الأخرى).

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

١- أخطأت المحكمة في قرارها المميز حيث إن سند المخالصة والإبراء الموقع من المميز هو إبراء ومخالصة لجزء من حقوقه العمالية ولا يشمل بدل الفصل التعسفي وبديل إشعار ومكافأة نهاية الخدمة.

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٥/١٠٦٣

٢- أخطأت المحكمة في تأويل القانون والتفاتها عما جاء بنص المادة (٤/ب) من قانون العمل، إذ إن الإبراء باطل ولا يجوز الأخذ به.

٣- إن الجهة المميز ضدها لم تسلم بالفصل التعسفي بأحقية المميز ببديل شهر الإشعار كما هو ثابت من خلال استمارة صرف المستحقات (المخالصة).

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعي جمال كامل مصطفى الفار قد أقام الدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٧٥٧/٢٠١١) لدى محكمة صلح حقوق شمال عمان بمواجهة المدعي عليها الشركة الأردنية للصحافة والنشر (الدستور) لمطالبتها بحقوق عمالية بقيمة (٣٤٠٣٣) دينار مؤسساً دعواه على الوقائع الآتية:-

١- عمل المدعي لدى الجهة المدعى عليها بتاريخ ١٩٨٥/٦/١ ومن ثم أدخل بالضمان الاجتماعي بتاريخ ١٩٨٨/٧/١ (بوظيفة مدير مطابع لدى الجهة المدعى عليها) حيث بلغ آخر راتب تقاضاه المدعي (١٢٦١) ديناراً أردنياً .

٢- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٩ قامت الجهة المدعى عليها بفصل المدعي من العمل فصلاً تعسفياً خلافاً لأحكام المادة (٢٨) من قانون العمل الأردني.

٣- نتيجة لفصل المدعي من العمل ترتب له في ذمة الجهة المدعى عليها الحقوق العمالية التالية :-

- بدل إجازات سنوية = ١٧٦٤ ديناراً أردنياً .

- بدل عطلة رسمية وأعياد دينية = ١٥١٢ ديناراً أردنياً .

- بدل أيام الجمع = ٦٠٤٨ ديناراً أردنياً .

- بدل فصل تعسفي = ١٥١٣٢ ديناراً أردنياً .

- بدل عمل إضافي/ ساعتين عمل يومي باستثناء أيام الجمع = ٩٥٧٧ ديناراً أردنياً.
- شهادة خبرة للمدعي عن طيلة مدة عمله لدى الجهة المدعى عليها .
- بحيث يصبح المجموع الكلي = ٣٤٠٣٣ ديناراً أردنياً .

٤- طالب المدعي الجهة المدعى عليها مراراً وتكراراً بحقوقه العمالية إلا أن الجهة المدعى عليها امتنعت عن الدفع دون مبرر قانوني أو مسوغ شرعي .

باشـرت محكمة صلح حقوق شمال عمان نظر الدعوى وبالنتيجة أصدرت قرارها رقم (٢٠١١/٢٧٥٧) تاريخ ٢٠١٢/٢/١٩ والقاضي بإلزام المدعى عليها بمبلغ (١٢٧٢٢ ديناراً و٦١٦ فلس) ورد الدعوى عن باقي المطالبة وإلزام المدعى عليها بأن تعطي المدعي شهادة خدمة وتضمين المدعي مبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة للمدعى عليها كونه خسر الجزء الأكبر في دعواه وإلزام المدعى عليها بالفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم ترتضِ المدعى عليها بهذا الحكم فبادرت إلى استئنافه لدى محكمة استئناف عمان.

وبتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٢/١٤٩١٩) فسخ القرار المستأنف ورد دعوى المدعي بالمطالبة ببديل الفصل التعسفي وبديل الإشعار وتضمين المدعي المصاريف ومبلغ (٢٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف دون المساس بعناصر الحكم الأخرى.

لم يرتضِ المدعي بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدم بهذا التمييز للطعن فيه.

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن السببين الأول والثاني من أسباب الطعن التمييزي اللذين ينعي فيهما الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها بما توصلت إليه بقرارها المطعون فيه كون الإبراء هو لجزء من حقوقه العمالية ولا يشمل باقي حقوقه العمالية.

وللرد على ذلك نجد إنه ومن الرجوع إلى سند المخالصة الموقع من طرفي الدعوى نجد إن المستفاد من هذه المخالصة انه جاء في مقدمتها مفردات الحقوق العمالية التي تخالص عليها المدعي والتي تمثلت (ببديل أجر أيام العمل والعمل الإضافي والعلاوات والإجازات المستحقة وبديل راتب الثالث عشر) وقد انعكس توقيع المدعي بالإبراء والمخالصة على هذه الحقوق السالفة الذكر وقد استلم بدل المستحقات عن هذه الحقوق.

وحيث إن مطالبة المدعي بدعواه تمثلت في قسم منها بالمطالبة ببديل الفصل التعسفي فإن هذه المخالصة المشار إليها لا تشمل مطالبة المدعي بهذا الجانب وهو بدل الفصل التعسفي وبالتالي لم تتم المخالصة عن هذا المطلب ويكون ما توصلت إليه محكمة الاستئناف خلافاً لما توصلنا إليه مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذين السببين عليه.

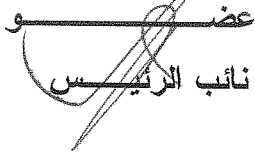
لهذا ودون حاجة لبحث السبب الثالث نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى.

قراراً صدر بتاريخ ١١ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٧/٧/٢٠١٥ م.


برئاسة القاضي نائب الرئيس



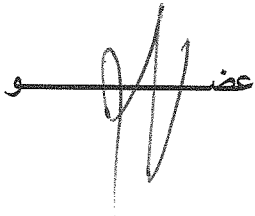
عضو
نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / أ. ك

